

## هل بدأت الشرارة من لبنان؟ أم بدأ الحل؟

لاشك أن منطقة الشرق الأوسط تحولت الآن إلى أشد مناطق العالم سخونة، بما تحويه من بؤر التوتر التي تشكلت أصلاً على خلفية الصراع الدائر بين إيران والإدارة الأمريكية، الذي تتوزع مواقع على جبهات عديدة تبدأ من الخليج الذي تحتشد فيه قطعاعات عديدة من الأسطول البحري الأمريكي في إشارة لاحتمالات ضربة عسكرية للمنشآت النووية ومواقع الصواريخ الإيرانية، وفي دلالة على جدية الرفض الأمريكي لمحاولات التسلح النووي الإيراني ومواصلة الضغط لإيقاف التخصيب، ويتقدم العراق تلك المواقع حيث بدأت إيران تقطف ثمار نفوذها الذي اتسع من خلال بعض القوى الشيعية وميليشياتها المسلحة، إضافة إلى جنوب لبنان حيث تحولت إيران فيه من خلال حزب الله إلى جار لإسرائيل التي تدعو إلى ضربة إستباقية للمنشآت النووية لإيران التي تهدد، مقابل ذلك، بتحريك حزب الله لمواجهة أي هجوم إسرائيلي. ورغم إن قائمة المواقع تطول لتمتد إلى اليمن وحركة الحوثيين وإلى فلسطين رغم التحرر النسبي لحركة حماس من النفوذ الإيراني بعد اتفاق مكة، فإن العراق يبقى ساحة الصراع الأساسية حتى الآن، و يليه لبنان الذي يشهد تطورات دراماتيكية خطيرة بدأت بإقرار المحكمة ذات الطابع الدولي اعتماداً على الفصل السابع الذي يلزم جميع الأطراف بالتعاون .

ورغم أن إقرار تلك المحكمة من قبل مجلس الأمن سحب هذه المهمة من أجندة المؤسسات الدستورية اللبنانية وأزال سبباً من أسباب الخلاف بين الأكثرية والأقلية حول شكل حكومة الوحدة الوطنية التي أرادت المعارضة أن تمتلك فيها الثلث المعطل لتكون قراراتها توافقية تعطل بموجبها أي قرار بشأن تلك المحكمة ، وبذلك يترتب على طرفي الصراع الآن التفرغ لقضايا الخلاف الأخرى الأكثر قابلية للحل والتوافق مثل ترسيم الحدود مع سوريا وانتخاب رئيس الجمهورية ، وموضوع السلاح خارج المخيمات وسلاح حزب الله وغيرها من القضايا. فإن ردود الأفعال انطلقت بسرعة من مخيم نهر البارد في شمال لبنان على يد مجموعة فتح الإسلام، وانتقلت شرارتها أيضاً إلى مخيم عين الحلوة في الجنوب على يد جند الشام . ورغم الإدانة العامة، دولياً وعربياً ولبنانياً، لظاهرة فتح الإسلام وتعيديتها على الشرعية اللبنانية والجيش اللبناني الذي حسم قراره بتصفية هذه المجموعة بالتفاهم مع المنظمات الفلسطينية الرئيسية، فإن ما يخشاه المراقبون هو العمل على استنزاف الجيش وتراجع

قدرته على ضبط الأمن تمهيداً لتصعيد خطير يسبق الاستحقاق الانتخابي الرئاسي، مما قد يجر لبنان إلى حرب أهلية أو تشكيل حكومة مقابلة تغذي الفتن الطائفية، تعمل على تجميد الأوضاع في لبنان في محاولة لخلق أوضاع مشابهة لما تجري في العراق، حيث اتفق الطرفان الأمريكي والإيراني على إجراء محادثات لضبط الأمن، وذلك في دلالة واضحة على قطف إيران لثمار تدخلها ودورها في توتير الوضع الداخلي العراقي، بحيث تضطر معها الجهات الدولية والعربية للاستعانة بالنظام السوري لتوفير الاستقرار في لبنان على غرار ما حصل عام ١٩٧٥، وهو ما يستبعده المراقبون، لأن الظروف تبدلت وأصبح لبنان يحظى الآن بحماية دولية انطلاقاً من أن ما يحدث فيه ينعكس على كل الجوار الإقليمي من البحر المتوسط وحتى بحر قزوين. فأقرار المحكمة الدولية قطع الطريق أمام عملية ابتزاز واضحة من جانب الأقلية التي استخدمت عدم مشاركتها الدستورية في مجلس النواب لفرض شروطها الخاصة ، وصار عليها الآن أن تراجع حساباتها وتقدم هي على المساومة من أجل التأثير على نتائج هذه المحكمة وتلافي آثارها والتخفيف من وطأة أحكامها كما أتت تلك المحكمة إقراراً من مجلس الأمن على أن لبنان سيحظى باهتمام دولي وهي باعتبارها سابقة في منطقة الشرق الأوسط، فإنها ستكون رسالة معبرة لكل من يتصور أن القمع والاعتقالات السياسية وافتعال الفتن سوف ينجح في تعطيل إرادة الشعوب أو سوف يوقف مسيرة العدالة، كما أن إنشائها بموجب الفصل السابع، يشكل هزيمة لكل من عارضها في داخل لبنان وخارجه ودافعاً لمواصلة الحوار اللبناني بدون تدخلات خارجية.

أما الخطط التي ترمي إلى (عرقنة) لبنان ليصبح ساحة لإرهابيين حاولوا، من مخيم نهر البارد، افتعال صراع لبناني فلسطيني، وتحويل المخيمات إلى منطلقات لحرب أهلية، فإن مصيرها الفشل وذلك بسبب الوعي الذي أبداه اللبنانيون مؤخراً، وعزمهم على إبعاد لبنان عن مصير قاتم، ودعمهم للجيش والحكومة اللبنانية في مواجهة مجموعة فتح الإسلام التي تلفظ أنفاسها الأخيرة ، وفي حال إنهاء الوجود المسلح لهذه المجموعة ، وهو ما يتوقع له أن يكون قريباً، فإن ذلك سوف يحمل دروساً بالغة لكل اللذين يعملون خارج الشرعية الدولية والوطنية في الشرق الأوسط والعالم. أخيراً فإن لبنان في كسبه لمعركة المحكمة الدولية، وكذلك في انتصاره المتوقع على مجموعة فتح الإسلام، فإنه بذلك يسجل أولى انتصارات المنطقة على طريق إعادة الاستقرار وتثبيت الديمقراطية ومكافحة الإرهاب وإفشال التآمر الخارجي .

بحلول نهاية العام كل من أنور البني، المحامي في مجال حقوق الإنسان؛ والكاتب ميشيل كيلو؛ ومحمود عيسى، الذي أعيد القبض عليه في أكتوبر/تشرين الأول بعد الإفراج عنه بكفالة في سبتمبر/أيلول مع سجنيني الرأي السابقين خليل حسين وسليمان الشمر. ووُجّهت إلى الخمسة تهم متعددة، ومن بينها تهمة مشتركة ووُجّهت إليهم جميعاً وهي إهانة رئيس الجمهورية أو مسؤولي الحكومة أو موظفين عموميين \* وتزايد القلق على صحة د. عارف دليّة، البالغ من العمر ٦٣ عاماً. وتردد أنه عانى من أزمة قلبية في منتصف عام ٢٠٠٦، بالإضافة إلى استمرار معاناته من مرض السكري وارتفاع ضغط الدم. وقد ظل محتجزاً في زنزانة صغيرة معزولة، حيث يقضي الحكم الصادر ضده بالسجن ١٠ سنوات لمشاركته في الحركة المطالبة بالإصلاح المعروفة باسم "ربيع دمشق".

\* واستمرت أمام المحكمة الجنائية محاكمة كمال اللبواني، الذي سبق أن سُجن في سياق "ربيع دمشق". وقد أُلقي القبض عليه في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٥، لدى عودته إلى سوريا بعد أن أمضى عدة شهور في أوروبا والولايات المتحدة، دعا خلالها بصورة سلمية إلى الإصلاح الديمقراطي. وقد وُجّهت إليه تهمة "دس الدساتين لدى دولة أجنبية ليدفعها إلى مباشرة العدوان على سوريا"، وهي تهمة يُعاقب عليها بالسجن مدى الحياة. وفي نوفمبر/تشرين الثاني، تعرض للضرب المبرح على أيدي سجنين جنائيين بإيعاز من السلطات، حسبما ورد.

\* وفي ٢٠ ديسمبر/كانون الأول، أُلقت المخابرات العسكرية القبض على محيي الدين شيخ آلي، وهو من النشطاء الأكراد وأمين "حزب الوحدة الديمقراطي الكردي" المحظور، وذلك في حلب شمالي سوريا، حسبما ورد. وبحلول نهاية العام، كان لا يزال محتجزاً بمعزل عن العالم الخارجي في مكان غير معلوم.

### التمييز ضد الأكراد

ما زال الأكراد السوريون يعانون من التمييز بسبب الهوية، بما في ذلك القيود على استخدام اللغة والثقافة الكردية. وظل عشرات الآلاف من الأكراد السوريين بدون جنسية في واقع الأمر، ومن ثم حُرّموا من التمتع على نحو متكافئ بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

\* ففي سبتمبر/أيلول، أُفرج عن حوالي ٧٥ كُردياً قُبض عليهم في مارس/آذار لأنهم كانوا يحتفلون بعيد نوروز (بداية السنة القمرية) في حلب. وقد فرقت قوات الأمن الاحتفالات باستخدام العنف.

\* واعتُقل أربعة مدرسين لمدة شهر بدءاً من ٤ أغسطس، لقيامهم بتدريس اللغة الكردية، حسبما ورد.

### فقرات من القسم المتعلق بسوريا في تقرير منظمة العفو الدولية للعام ٢٠٠٧

استمرت القيود المشددة المفروضة على حرية التعبير وتكوين الجمعيات، وقُبض على عشرات الأشخاص، وظل مئات آخرون في السجون لأسباب سياسية، ومن بينهم سجناء رأي وآخرون حُكّم عليهم بعد محاكمات جائرة. واستمر سرريان قوائين وممارسات تطوي على التمييز ضد النساء وأبناء الأقلية الكردية. واستمر ورود أنباء عن التعذيب وسوء المعاملة أثناء الاحتجاز، واستمر مرتكبوا هذه الممارسات بمنأى عن العقاب. وما برح المدافعون عن حقوق الإنسان يتعرضون للاعتقال والمضايقة والقيود على حريتهم في التنقل.

### خلفية

استمر سرريان حالة الطوارئ، التي فرضت في عام ١٩٦٢. وظل تحقيق الأمم المتحدة يشير إلى ضلوع مسؤولين سوريين على مستوى عالٍ في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري، في فبراير/شباط ٢٠٠٥، وهو ما نفته الحكومة السورية. وأوت سوريا نحو ٢٠٠ ألف لاجئ لبناني ممن فروا من البلاد خلال النزاع في يوليو/تموز وأغسطس/آب، بالإضافة إلى نحو ٥٠٠ ألف لاجئ عراقي نزحوا بسبب النزاع المستمر في العراق. كما كان في سوريا حوالي ٥٠٠ ألف لاجئ فلسطيني، وظل عشرات الألوف من السوريين نازحين بسبب استمرار الاحتلال الإسرائيلي لمرفعات الجولان.

وفي مارس/آذار، أغلق مركز لحقوق الإنسان يموله الاتحاد الأوروبي، بعد وقت قصير من افتتاحه. وظل اتفاق الشراكة بين سوريا والاتحاد الأوروبي، والذي بدأ في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٤ ويتضمن بنداً عن حقوق الإنسان، مجمداً لمدة عام آخر في مرحلة الإقرار النهائي. وظل التوتر يشوب علاقات سوريا مع الولايات المتحدة.

### السجن لأسباب سياسية

على مدار عام ٢٠٠٦، قُبض على عشرات الأشخاص لأسباب سياسية، وبينهم عشرات من سجناء الرأي. وظل في السجون مئات من الأشخاص، وبينهم سجناء رأي. وقدم عشرات للمحاكمة أمام محكمة أمن الدولة العليا، أو المحكمة الجنائية أو المحكمة العسكرية وجميعها لا تحترم المعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

\* وخلال الفترة من ١٤ إلى ١٨ مايو/أيار، أُلقي القبض على عشرة من بين عشرات الموقعين على "إعلان بيروت-دمشق"، الذي يدعو إلى تطبيع العلاقات بين سوريا ولبنان. وظل رهن الاحتجاز

## بيان

في السابع والعشرين من شهر أيار الجاري سوف يجري الاستفتاء على منصب رئيس الجمهورية.. وبغض النظر عن الموقف من شخص الرئيس المرشح لهذا المنصب الذي يتم ترشيحه من قبل مجلس الشعب بناءً على اقتراح القيادة القطرية لحزب البعث، ليعرض فيما بعد على الاستفتاء الشعبي العام، كمرشح وحيد، فإن هذه الآلية التي حددتها المادة /٨٤/ لاختيار الرئيس، لا تترك أي مجال للاختيار المناسب القائم على الإرادة الحرة، حيث تتجاهل السلطة التغيرات الديمقراطية التي شملت العالم، والذي لم تعد فيه مختلف الدول والأنظمة تتقبل سياسة الحزب الواحد كالتالي أقرها الدستور في بلادنا، ليمنح حزب البعث احتكار قيادة الدولة والمجتمع بموجب المادة الثامنة منه، والتي تعتبر الآليات القانونية للاستفتاء إحدى تطبيقاته الأساسية، بحيث ترتبط بموجبه رئاسة الجمهورية برئاسة الحزب الحاكم، الذي يلزم المواطنين، بما يملكه من نفوذ أمني وسياسي وإعلامي، على التوجه لصناديق الاستفتاء دون أن تتاح لهم فرصة الاختيار بين أكثر من مرشح، مثلما تقتضيه ذلك أبسط المبادئ الديمقراطية، مما يجعل من الرئيس، المنتخب بهذه الطريقة، غير معني بإرضاء الناخبين وتأمين مصالحهم والاستجابة لمطالبهم ما دامت عملية الاستفتاء محتكرة ومضمونة النتائج، بموجب تلك الآلية التي لا تبقى على أي معنى للتصويت، ولا تعطي للمواطن أي إحساس بقيمة صوته ولا بدوره في اختيار رئيس الجمهورية.. ولهذا السبب لم تجد العديد من الوعود التي تخللت الاستحقاق الرئاسي السابق طريقها إلى التطبيق، والتي كان منها، عدم ترجمة ما جاء في خطاب السيد الرئيس بشار الأسد لقناة الجزيرة الفضائية، بأن (القومية الكردية هي جزء من النسيج الوطني السوري) إلى واقع ملموس، بل بالعكس فقد تزايدت حدة السياسة الشوفينية، وارتفعت حواجز التمييز القومي حيال الشعب الكردي في سوريا، وضافت أكثر فرص العمل والتوظيف أمام أبنائه، وتساعدت حملة التشكيك بولائه الوطني لتبرير تلك السياسة الشوفينية، وتجاهل وجوده، ورفض أي حوار مسئول لحل قضيته القومية الديمقراطية، ومواصلة العمل بالمشاريع العنصرية، ومنها الإحصاء الاستثنائي الذي يئس ضحاياه من الوعود الصادرة بشأن إنصافهم من مختلف المستويات الرسمية، بما فيها رئاسة الجمهورية، والإبقاء على حرمانهم من حقوقهم الوطنية، بما فيها حق الترشيح والتصويت الذي يفترض أن يمنح لأي مواطن، عندما يتعلق الأمر باختيار رئيس الجمهورية.

ونتيجة لما تقدم، وبعد أن انتظر الكرد، لعشرات السنين، حلولاً موعودة تعيد الجنسية للمجردين منها، وتعيد الطمأنينة، بدلاً من حالة الإحباط واليأس التي بدأت تنتسب إلى أعماق المجتمع الكردي، خاصة إثر أحداث آذار الدامية، التي أشعرت المواطن الكردي بالمزيد من القلق، بعد أن قوبلت دعوته المتكررة بإجراء تحقيق عادل حول دوافعها وأسبابها، ومحاسبة المسؤولين عنها، وتعويض المتضررين من نتائجها، بالتجاهل. فإن كل ذلك تسبب في إحداث خيبة أمل مريرة لدى جماهير الشعب الكردي تجاه الاستحقاقات الانتخابية، التي لا جدوى من المشاركة فيها.. مما يثير الكثير من التساؤلات حول مدى انعكاس آثار سياسة إنكار الوجود الكردي، وطمس هويته القومية، والشطب على دوره الوطني، على مصلحة البلاد وتقدمها وصيانة استقلالها الوطني.

في ٢٠٠٧/٥/١٩

التحالف الديمقراطي الكردي في سوريا  
الجهة الديمقراطية الكردية في سوريا  
لجنة التنسيق الكردية في سوريا  
الحزب الديمقراطي الكردي السوري

## بلاغ

## عن أعمال مكتب الأمانة

## في إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي

عقد مكتب الأمانة في إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي اجتماعه وبعد إنهاء جدول أعماله المتعلق بقضايا تنظيمية وإدارية والنشاطات العامة والخاصة، أصدر بلاغاً بتاريخ ٢٩/٥/٢٠٠٧ جاء فيه:

**أولاً: الاستفتاء الرئاسي** حيث ندد المجتمعون بشدة بالطريقة التي أدارت فيها السلطة الاستحقاق الرئاسي من تجاهل دعوات المعارضة والقوى الاجتماعية السورية لإجراء تعديل في طريقة اختيار المرشح للرئاسة بحيث تدخل سورية، أسوة بعدد من الدول العربية، عصر التعددية السياسية من باب التنافس على منصب الرئاسة بين متعددين وترك حرية اختيار الشخص المناسب للمواطنين الذين طال انتظارهم لخطوة انفتاحية تخرج سورية من دائرة النظم الشمولية المغلقة، إلى الحملة الإعلامية الواسعة والكثيفة والضخمة التي استخدمت فيها إمكانيات الدولة المالية دون حساب وحولت دوائر الدولة ومؤسساتها إلى مكاتب دعاية مغلقة للحملة الانتخابية حيث توقفت هذه الدوائر عن أداء وظيفتها وعطلت مصالح المواطنين لأكثر من أسبوعين ....

**ثانياً: الأحكام الجائرة التي أصدرتها المحاكم العادية والاستثنائية بحق معتقلي الرأي والضمير والنشطاء الحقوقيين والسياسيين السوريين.** فقد توقف المجتمعون طويلاً أمام ظاهرة الأحكام غير المبررة التي أصدرتها محاكم السلطة سواء العادية أو الاستثنائية في الفترة الأخيرة مثل الحكم الصادر عن محكمة أمن الدولة العليا بحق سوريين خططا للقيام بمقاومة شعبية مسلحة في الجولان المحتل حيث صدر بحقهم حكماً قاسياً مدته ١٥ سنة لكل منهما. والأحكام التي صدرت عن محكمة الجنايات الأولى والثانية في دمشق ضد معتقلي الرأي والضمير بسبب إعلان رأي مخالف لرأي السلطة أو لنشاط مدني وسلمي مثل الأستاذة ميشيل كيلو (٣ سنوات) وأنور البني (٥ سنوات) وكمال لبواني (١٢ سنة) ومحمود عيسى (٣ سنوات) و خليل حسين (١٠ سنوات) وسليمان الشمر (١٠ سنوات). والأحكام التي تصدر لاحقاً بحق تجمع الشباب الديمقراطي والأستاذ فايق المير والأخرين. وقد أدان المجتمعون استخدام السلطة للقضاء في ضرب قوى المعارضة الديمقراطية واستمرار اعتماد السياسة أمن في التعاطي مع الحراك السياسي والحقوقي .

**ثالثاً: ذكرى هزيمة حزيران ١٩٦٧.** حيث أعاد المجتمعون استذكار وقراءة المشهد السياسي السوري الذي أفرز الهزيمة والفشل في تحرير الأرض السورية المحتلة أو استعادتها بالطرق الدبلوماسية منذ أربعين عاماً. وقد ربطوا ما حصل بالسياسات التي تعتمدها السلطة السورية على الصعد الداخلية والعربية والدولية. ....